

# نافذة الإسكان الاقتصادية

العدد 73  
أيلول 2023

نشرة تحليلية دورية تصدر عن دائرة التخطيط  
الاستراتيجي والأبحاث/ المجموعة المالية

# المحتويات

3	أخبار بنك الإسكان
5	أخبار بنك الإسكان على صعيد المنتجات والخدمات المصرفية
6	أخبار بنك الإسكان على صعيد الحلول المصرفية الرقمية والخدمات الإلكترونية
9	أداء القطاع المصرفي الأردني
13	أداء الاقتصاد الأردني
20	أداء الاقتصاد العالمي
25	آثار تطبيق الذكاء الاصطناعي على الاقتصاد

## أخبار بنك الإسكان

بنك الإسكان يحتفل بمرور خمسين عاماً على تأسيسه ويطلق حملة

"خمسون عاماً ونبقى بنكك للحياة"



احتفالاً بمرور خمسين عاماً على تأسيس بنك الإسكان، أطلق البنك حملة خاصة للاحتفال بهذه المناسبة تضمنت عملاً إبداعياً بأسلوب مميز وفيديو بعنوان "خمسون عاماً ونبقى بنكك للحياة"، استعرض خلاله البنك مشاهد تعبر عن مكانته وحضوره في مختلف مناطق المملكة وفي حياة الأجيال المختلفة، مقدماً حكايا رمزية تعبر عن حياة الكثير من الناس ممن يعتبرون جزءاً مهماً من مسيرة البنك الزاخرة بالنجاحات والإنجازات خلال خمسين عام.

ويعتبر بنك الإسكان الذي يحتفل بيوبيله الذهبي من أكبر البنوك الأردنية وأكثرها انتشاراً في أنحاء المملكة. وقد تأسس في أيلول عام 1973، كبنك متخصص في مجال التمويل الإسكاني الذي تصدر ريادته، مُحرزاً تقدماً وتوسعاً كبيراً في عملياته، وتحول في العام 1997 إلى بنك تجاري شامل، الأمر الذي اعتبره الخبراء قصة نجاح بارزة لنهج التحول لنظام الصيرفة الشاملة في المملكة، وظاهرة خاصة في العمل المصرفي محلياً وإقليمياً، خاصة في ظل مواكبته للتطورات الرقمية المتتالية وللممارسات المهنية والتشغيلية العالمية.

وتصدر البنك القطاع محلياً بعدد الفروع وأجهزة الصراف الآلي مع شبكة فروع دولية واسعة ومكاتب تمثيل خارجية عدة، وأطلق أول فرع متخصص للأطفال، وأول فرع متنقل، وأول من قدّم نظام الجوائز على حسابات التوفير وحسابات الودیعة لأجل وحسابات التوفير للأطفال، بالإضافة إلى حصول البنك على العديد من الجوائز كأفضل بنك محلياً وعربياً ودولياً في العديد من المجالات.

وقد تمكن البنك عبر مسيرته ومن خلال جهوده الدؤوبة، من أن يصبح شريك الحياة المصرفية الأول لقاعدة واسعة من العملاء من مختلف القطاعات البنكية، من خلال تقديم خدمات مبتكرة عبر العديد من القنوات بما فيها القنوات الإلكترونية المتنوعة، عدا عن دوره التنموي في بناء ورغد الاقتصاد وتمكين المجتمع من خلال مساهمات فاعلة وبرامج ومبادرات ذات قيمة نوعية مضافة. ويواصل البنك مسيرته لما بعد الخمسين للمزيد من الارتقاء بمعايير الاستدامة بمختلف جوانبها وأنشطتها على مستوى البنك والمجتمع والبيئة المحيطة، بما يبقيه بنك الأجيال للحياة.

## ارتفاع صافي أرباح مجموعة بنك الإسكان بنسبة 20.1% في النصف الأول

### من عام 2023



أعلنت مجموعة بنك الإسكان للتجارة والتمويل عن نتائجها المالية للستة أشهر الأولى من عام 2023، حيث حققت المجموعة أرباحاً صافية بعد المخصصات والضرائب بلغت 76.7 مليون دينار، بارتفاع نسبته 20.1% مقارنة مع ما تم تحقيقه خلال الفترة المماثلة من العام الماضي.

وفي تعقيبه على هذه النتائج المالية، أعرب رئيس مجلس الإدارة، عبد الإله الخطيب، عن ارتياحه لها مبيناً أن النتائج المالية التي تم تحقيقها تعكس قدرة

المجموعة على مواصلة تحقيق نمو مستدام ضمن مختلف قطاعاتها التشغيلية، نتيجة للنهج الاستراتيجي الشامل والمرن والموكب لأفضل الممارسات العالمية الذي تتبعه المجموعة.

وأشار الخطيب إلى أن المجموعة واصلت اتباع النهج المتحفظ المعتمد وإدارة المخاطر بفعالية؛ وذلك بهدف حماية البنك وتعزيز قوة مركزه المالي في ضوء الظروف والتحديات الاقتصادية واستمرار التداعيات الناجمة عن التطورات الجيوسياسية الدولية.

وبين الخطيب أن المجموعة تمكنت من تعزيز جودة محفظة القروض وزيادة متانة المركز المالي وتحقيق نمو مستدام في العائد على حقوق المساهمين، الذي ارتفع إلى 12.2% بنهاية النصف الأول من العام الحالي.

ومن جانبه، أكد الرئيس التنفيذي للبنك، عمّار الصفدي، أن النمو الذي سجلته المجموعة خلال النصف الأول من العام الحالي شمل مختلف مؤشراتنا المالية وكان بدعم من كافة القطاعات التشغيلية في المجموعة.

وأشار الصفدي، إلى أن إجمالي الدخل المتأتي من العمليات البنكية الرئيسية ارتفع ليصل إلى 224.5 مليون دينار خلال النصف الأول من العام 2023، مقارنة مع 187.0 مليون دينار تم تحقيقها خلال نفس الفترة من العام الماضي، فيما ارتفعت الأرباح التشغيلية لتصل إلى 134.9 مليون دينار، نتيجة لجهود المجموعة في زيادة إجمالي الدخل وتنويع مصادره، وتحسين الكفاءة التشغيلية للعمليات وإحكام السيطرة على التكاليف.

وأضاف الصفدي إلى أن البنك ومواصلة للعمل بسياسته المتحفظة تحسباً لمواجهة أية ظروف أو تحديات، قام خلال النصف الأول من العام الحالي بتسجيل مخصصات إضافية للخسائر الائتمانية المتوقعة بلغت 18.8 مليون دينار؛ مما أدى إلى تعزيز نسبة تغطية مخصصات الديون العاملة والمصنفة ضمن المرحلة الثانية واستمرارها بتجاوز مستوى 40% من إجمالي مديونيات المرحلة الثانية كما في نهاية النصف الأول من العام 2023.

وبين الصفدي أن مجموعة البنك تمكنت من زيادة صافي التسهيلات الائتمانية بنسبة 7.2% لتصل إلى 4.6 مليار دينار كما في نهاية النصف الأول من العام 2023، إلى جانب زيادة ودائع العملاء بنسبة 6.4% لتصل إلى 5.7 مليار دينار، إضافة إلى المحافظة على متانة القاعدة الرأسمالية للبنك؛ حيث بلغ إجمالي حقوق الملكية 1.3 مليار دينار، فيما بلغت نسبة كفاية رأس المال 18.3% كما في نهاية النصف الأول من العام الحالي، وهي أعلى من الحد الأدنى للمتطلبات التنظيمية للبنك المركزي الأردني ولجنة بازل.

وقد واصلت المجموعة تطبيق العديد من المبادرات والمشاريع الاستراتيجية بما فيها تلك المتعلقة باستراتيجية تحول البنك الرقمي، مما أدى إلى المزيد من التنوع والتميز والتكامل فيما تقدمه المجموعة من منتجات وحلول وخدمات مصرفية عبر مختلف القنوات بما فيها تلك الرقمية المتطورة، لتلبية متطلبات عملاء البنك والمحافظة على رضاهم.

## أخبار بنك الإسكان على صعيد المنتجات والخدمات المصرفية

### جوائز قيّمة ومتنوعة لمدخري حسابات توفير "مستقبلي"



أعلن بنك الإسكان عن إطلاق حملة جوائز مميزة لحسابات توفير "مستقبلي" الخاصة بالمدخرين الصغار والشباب لديه دون سن 18 عاماً، وتقوم الحملة الممتدة حتى نهاية العام الحالي على تقديم جوائز نقدية وعينية للرابحين، وذلك بموجب سحبات أسبوعية وشهرية وفي نهاية العام.

ويقدم بنك الإسكان ضمن الحملة جوائز بقيمة 250 ديناراً لـ 15 رابحاً أسبوعياً، إضافة إلى 5 أجهزة "بلاي ستيشن" لـ 10 رابحين شهرياً، بينما سيغطي تكاليف الدراسة

السنوية لسنة واحدة لـ 10 رابحين وبقيمة تغطية 2,500 دينار لكل رابح.

ومن خلال هذه الحملة، يعبر بنك الإسكان عن تقديره لولاء عملائه الصغار والشباب وذويهم المدخرين في حساب توفير "مستقبلي"، الذي يقدم العديد من المزايا ومنها الفوائد الدورية، وإمكانية إصدار بطاقة Visa الدفع المباشر باسم المدخر القاصر نفسه، مع إمكانية الاستفادة من باقة من الخدمات الإلكترونية، والإعفاء من عمولة تدني الرصيد، وغيرها. وللتأهل لربح جوائز الحملة ومضاعفة فرصة الربح، سيترتب على المدخرين الحفاظ على الحد الأدنى في أرصدهم وتغذيتهم.



يذكر أن البنك افتتح مؤخراً فرع "Iskan Young" بطلته الجديدة في حديقة بنك الإسكان في منطقة عبدون، والذي يقدم لعملائه من الفئة العمرية بين (7-17) عاماً تجربة مصرفية تفاعلية استثنائية لا تضاهي، ويُعد نقلة نوعية في مستوى الخدمات المصرفية المُقدمة لهذه الفئة العمرية؛ حيث تتيح الشاشات الرقمية التفاعلية في الفرع الفرصة للتعرف على العديد من المنتجات والخدمات البنكية المستحدثة لتقديم أفضل الخدمات المصرفية في مجال التوعية بأهمية الادخار، والتدريب على العمليات المصرفية بطريقة سهلة وبسيطة في ظل الأدوات الجديدة التي قام البنك بتوفيرها في الفرع الجديد.

## أخبار بنك الإسكان على صعيد الحلول المصرفية الرقمية والخدمات الإلكترونية

### بنك الإسكان وشركة بروجرس سوفت يوقعان اتفاقية لتوفير خدمات وحلول إدارة النقد والسيولة للأعمال



وقع بنك الإسكان مؤخراً اتفاقية مع شركة بروجرس سوفت الأردنية الرائدة في مجال البرمجيات والحلول المالية والمدفوعات الرقمية، بهدف توفير أفضل حلول وخدمات إدارة النقد والسيولة الموجهة لخدمة عملاء البنك من قطاع الأعمال والشركات على اختلاف مجالاتها وأحجامها (Corporate Cash Management) عبر قنوات البنك الإلكترونية بسهولة وبأعلى درجات الحماية والأمان.

وبموجب الاتفاقية التي وقعها الرئيس التنفيذي لبنك الإسكان، عمّار الصفدي، والشريك المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة بروجرس سوفت، ميشيل وكيلة، بحضور ممثلين عن كلا الطرفين، ستتولى الشركة مهمة تطوير منظومة الحلول والخدمات التي سيتم إطلاقها لضمان انسيابية أعمال العملاء وتحسين الكفاءة والإنتاجية لديهم؛ ومنحهم سهولة الوصول وسرعة تنفيذ المعاملات المصرفية والحالات المالية بكافة أنواعها في أي وقت ومن أي مكان، مع قدر كبير من التحكم.

وعبّر الرئيس التنفيذي لبنك الإسكان، عمّار الصفدي عن هذه الشراكة، قائلاً: "يسعدنا التعاون مجدداً مع شركة بروجرس سوفت لتطوير الحلول الرقمية التي تُعزز من خدماتنا الإلكترونية التي نقدمها لعملائنا، وهو ما يتماشى مع أهدافنا الرامية لتطوير بيئتنا التقنية باستمرار لتعزيز الآفاق أمام قطاع الأعمال والشركات الذي تشهد احتياجاته نمواً متواصلاً، وانطلاقاً من حرصنا على مواكبة احتياجات العملاء وتطوير الخدمات الهادفة إلى دعم عمليات البنك التشغيلية بما يضمن النمو والاستدامة.

ومن جهته، صرّح الشريك المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة بروجرس سوفت، ميشيل وكيلة: "سيتمكن بنك الإسكان من خلال الاستفادة من قوة حلولنا من تعزيز قدراته في صنع القرار وتشكيل علاقات متينة مع العملاء وتعزيز مكانته كجهة رائدة في قطاع الخدمات المصرفية للشركات"، وأضاف قائلاً: "إنّ لنا الشرف الكبير باختيارنا كمقدّم خدمات موثوق، ونشعر بالثقة التامة أنّ هذه الشراكة ستدفع بخدمات البنك إلى آفاق جديدة من التميّز.

وتأتي هذه الخطوة من بنك الإسكان بصفته بنكاً رائداً يحرص على مواصلة تقديم الخيارات الجديدة والمتطورة من الحلول والخدمات الرقمية المواكبة للاتجاهات العالمية والمتنامية مع رؤيته واستراتيجيته للتحويل الرقمي، والتي يسهم من خلالها بتسريع انضمام شركات عملائه لهذا التحول، وبالتالي تمكينها ومساعدتها على النمو، كما يوفر لهؤلاء العملاء تجربة مصرفية عصرية وفعالة تنعكس على تعزيز نسب الشمول المالي.

## بنك الإسكان يطلق أول مركز بيانات معياري حاصل على اعتماد Tier III

في إنجاز جديد له ضمن مسيرته لترقية وتحديث بنيته التحتية ومواكبة أفضل حلول التكنولوجيا في هذا المجال، أعلن بنك الإسكان عن إطلاقه بشكل غير مسبوق على مستوى القطاع المصرفي والمملكة لأول مركز بيانات معياري جاهز (Prefabricated Modular Datacenter)، وفقاً لمتطلبات شهادة اعتماد المستوى الثالث Tier III من معهد Uptime الرائد والمتخصص بتصنيف مراكز المعلومات والبيانات.

ويعتبر هذا الإنجاز ثمرة لاستثمارات بنك الإسكان المتواصلة في بنيته التحتية وأنظمة تكنولوجيا المعلومات لديه، والتي يحرص على اتسامها بالقابلية للترقية؛ لضمان جاهزيتها التشغيلية الكاملة في مختلف الظروف، وبالتالي الحفاظ عليها فَعّالة وقادرة على مواكبة التطورات والتوجهات المصرفية العالمية.

ويهدف مركز البيانات إلى زيادة مستويات المرونة والفعالية والسرعة والأمان في عمليات البنك اليومية، بما يتيح له تقديم أداء مستدام ومتطور، وبما يسمح له بإدارة استمرارية خدماته ومنتجاته الرقمية الذكية على مدار الساعة مع مستويات جودة وموثوقية وابتكارية عالية، لتلبية احتياجات العملاء المتنامية على اختلافها.

وكان اختيار بنك الإسكان قد وقع على نخبة من الشركات المرموقة في مجالات التطوير الإنشائي وتزويد نظم وحلول البيانات والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ومن أبرزها شركة هواوي العالمية، وغيرها من الشركات المساندة من خلال شركتي STS، وبدوية للمقاولات، لبناء وتطوير وتشغيل مركز البيانات.

وتعليقاً على هذا الشأن، قال الرئيس التنفيذي لبنك الإسكان، عمّار الصفدي: "فخورون بإطلاق مركز بياناتنا الجديد وحصوله على اعتمادية معهد Uptime، والتي جاءت إثر اجتيازنا لعمليات تدقيق صارمة لقياس الضوابط البيئية والمادية ومستويات الطاقة الاستيعابية الملائمة لاستمرارية أعمالنا بأقل المخاطر، وبناءً على استيفائنا لمعايير تصميم وتجهيز مراكز البيانات وعمليات تطويرها وصيانتها وإدارة مواردها وأصولها بما يشمل إمدادات الطاقة ومراقبة كفاءتها، مما يبرهن على التزامنا بأفضل ممارسات التميز في الاستدامة التشغيلية، والتي تسمح لنا بالتركيز على أعمالنا الأساسية والإبداع في كل ما نقوم به ونقدمه، مانحةً بنك الإسكان ميزة تنافسية ومكانة متقدمة في القطاع المصرفي".

واعتبر الصفدي إطلاق مركز البيانات بهذه المواصفات، خطوة هامة في جهود بنك الإسكان لتحقيق أهداف استراتيجيته الخاصة بالتطور والتوسع، والرامية إلى تعزيز ريادته للقطاع المصرفي على مختلف الأصعدة. مثنياً دعم البنك المركزي الأردني لمشروع مركز البيانات، والمنبثق من إيمانه بدور بنك الإسكان في تطوير القطاع المصرفي والانتقال به إلى مصاف القطاعات المصرفية والمالية الإقليمية والعالمية، ومقدراً جهود كافة الأطراف المعنية من الشركات المنفذة، ومن كوادره التي وصلت الليل بالنهار لتسهيل الإطلاق الناجح للمركز الذي سيكون نموذجاً يُحتذى به.

وتجدر الإشارة إلى أن بنك الإسكان خطى خطوات واسعة في مجال التطور التكنولوجي والخدمات الرقمية، وأثبت ريادته في هذا المجال؛ حيث سبق للبنك أن أطلق الفرع الرقمي للخدمات الذاتية (Iskan engage)، وقام بتحديث أجهزة الصرافات الآلية التابعة له لتوفير خدمات نوعية وجديدة لعملائه بسرعة وسهولة ودون الحاجة لزيارة الفروع، كما استكمل تطوير بطاقات الائتمان والدفع المباشر بكل فئاتها بتقنية اللاتلامسية (Contactless)، إضافة إلى التطوير والتحسين المستمر على تطبيق (Iskan Mobile)، وإطلاق خدمة إصدار بطاقات (Iskan V-Card) بشكل آلي وفوري من خلال تطبيق إسكان موبايل وإسكان أونلاين، إضافة إلى العديد من الخدمات المتطورة والمتقدمة التي تواكب المتغيرات المتسارعة التي يفرضها العصر الرقمي.



## أداء القطاع المصرفي الأردني

أظهرت المؤشرات المصرفية ومؤشرات المتانة للبنوك للنصف الأول من عام 2023 قوة وصلابة القطاع المصرفي الأردني وقدرته على التعامل مع مختلف التحديات بكفاءةً واقتدار، حيث تمكن القطاع المصرفي الأردني من المحافظة على استقراره وعلى تصنيفاته الائتمانية الجيدة وتعزيز صلابة ومتانة مركزه المالي وسط إشادة مؤسسات دولية بأداء القطاع، ولا بد من الإشارة إلى أن مؤشرات المتانة المالية للقطاع المصرفي حققت مستويات مريحة ومطمئنة للقطاع على مدار العقدين الماضيين رغم تأثر الاقتصاد الأردني بالعديد من الأزمات المالية والاقتصادية، كالأزمة المالية العالمية عام 2008، والربيع العربي عام 2011، وما تبعه من استقبال للاجئين وضغط على الموارد الاقتصادية، وصولاً إلى جائحة كورونا، وأخيراً الحرب الأوكرانية الروسية وتبعات حالة عدم اليقين العالمية حول توجهات الاقتصاد وارتفاع مستويات التضخم العالمي.

حيث يتمتع القطاع المصرفي الأردني بنسب سيولة مرتفعة وصلت إلى أكثر من 130% وهي أعلى من الحد الأدنى للمتطلبات التنظيمية الدولية، كما يتسلح القطاع بالأدوات الكافية لمواجهة صدمات مخاطر الائتمان والتمثلة في ارتفاع نسب كفاية رأس المال والتي تصل إلى 17%.

وفيما يلي أبرز التطورات التي شهدتها القطاع المصرفي الأردني منذ بداية العام الحالي 2023:

### مؤشرات العمق المالي للقطاع المصرفي كما في نهاية شهر 2023/6



**191.9%**

إجمالي موجودات البنوك  
إلى الناتج المحلي الإجمالي



**126.2%**

إجمالي الودائع لدى البنوك  
إلى الناتج المحلي الإجمالي



**99.4%**

إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة  
من البنوك إلى الناتج المحلي الإجمالي



\* تشمل بيانات البنوك المرخصة على مستوى القطاع المصرفي في الأردن حسب النشرة الصادرة عن البنك المركزي الأردني كما في نهاية حزيران من عام 2023

\*\* الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لعام 2022 يبلغ 33,691 مليون دينار وفقاً لبيانات دائرة الإحصاءات العامة

## أرباح البنوك المدرجة في بورصة عمان خلال النصف الأول 2023

حققت البنوك الأردنية أرباحاً قياسية خلال النصف الأول من العام الحالي، بنمو بلغت نسبته 37.1% مقارنة بنفس الفترة من 2022، وبلغت أرباح البنوك المدرجة في بورصة عمان حوالي 815.8 مليون دينار (1.2 مليار دولار) خلال الستة أشهر الأولى من العام الجاري، مقابل 595.1 مليون دينار (840 مليون دولار) لذات الفترة من العام الماضي. في حين بلغت أرباحها بعد الضريبة 557.5 مليون دينار مقارنة مع 431.1 مليون دينار للفترة ذاتها من العام الماضي، بارتفاع نسبته 29.3%.

حيث انعكس نمو التسهيلات الائتمانية وارتفاع الموجودات لمعظم البنوك بشكل إيجابي على النشاط التشغيلي للقطاع.

## عمليات الاستحواذ والاندماج والتوسع الخارجي

شهد القطاع المصرفي الأردني خلال النصف الأول من العام 2023 عمليات استحواذ لبنوك أردنية على بنوك وشركات أخرى أجنبية، والمتمثلة بما يلي:

- استحوذ البنك الأردني الكويتي خلال الربع الأول 2023 على ما نسبته 51.8% من رأسمال مصرف بغداد/العراق، إضافة إلى استحوذ على ما نسبته 77% من رأس مال شركة BHM للخدمات المالية/ دبي، حيث بلغ صافي القيمة العادلة للموجودات المستحوذ عليها من الصفقتين حوالي 1.1 مليار دينار أردني.
- استحوذ البنك الاستثماري خلال النصف الأول 2023 على ما نسبته 100% من رأسمال شركة القمة للتسهيلات التجارية للسيارات، حيث بلغ صافي القيمة العادلة للموجودات المستحوذ عليها حوالي 7.0 مليون دينار أردني.
- قام بنك الاستثمار العربي الأردني خلال الربع الأول 2023 بتوقيع اتفاقية لشراء الأعمال المصرفية لبنك ستاندرد تشارترد في الأردن، حيث يتوقع تنفيذ الاتفاقية خلال الربع الثالث من عام 2023.
- في ضوء عمليات الاستحواذ التي تمت مؤخراً، أصبح القطاع المصرفي الأردني يتكون من 20 بنكاً منها 12 بنك تجاري أردني، و 4 بنوك تجارية عربية وأجنبية، و 3 بنوك إسلامية أردنية، وبنك إسلامي عربي واحد.
- تجدر الإشارة إلى استحواذ كايبتال بنك خلال العام 2022 على أعمال بنك سوسيته جنرال في الأردن، حيث بلغ صافي القيمة العادلة للموجودات المستحوذ عليها حوالي 1.7 مليار دينار أردني، كما استحوذ في العام 2021 على أعمال بنك عودة في الأردن والعراق حيث بلغ صافي القيمة العادلة للموجودات المستحوذ عليها حوالي 548.5 مليون دينار أردني.
- كما قام بنك الاستثمار العربي الأردني خلال النصف الأول من عام 2022 بالاستحواذ على أعمال بنك الكويت الوطني في الأردن، حيث بلغ صافي القيمة العادلة للموجودات المستحوذ عليها حوالي 121.6 مليون دينار أردني.
- أما من حيث التوسع في الأسواق العربية: أعلن بنك الأردن العام الماضي 2022 عن حصوله على كافة التراخيص اللازمة من قبل البنك المركزي الأردني والبنك المركزي السعودي لمزاولة الأعمال المصرفية في المملكة العربية السعودية.

## التفرع المصرفي

بلغ إجمالي شبكة فروع ومكاتب البنوك المرخصة العاملة في المملكة 941 فرعاً ومكتباً في نهاية عام 2022 مقابل 944 فرعاً ومكتباً في نهاية عام 2021، ليبلغ مؤشر الكثافة المصرفية "عدد السكان إلى إجمالي عدد الفروع والمكاتب" في المملكة حوالي 12.8 ألف نسمة لكل فرع في نهاية عام 2022.

بلغ عدد أجهزة الصراف الآلي العاملة في المملكة 2246 جهازاً في نهاية عام 2022 مقارنة مع 2195 جهازاً في نهاية عام 2021 أي بزيادة قدرها 51 جهازاً. ليبلغ مؤشر "عدد السكان إلى إجمالي عدد أجهزة الصراف الآلي" في المملكة 5.0 آلاف نسمة لكل جهاز في نهاية عام 2022.

## التطورات النقدية

بلغ عرض النقد بمفهومه الواسع (M2) 42.0 مليار دينار في نهاية شهر 2023/6 مسجلاً ارتفاعاً قدره 306.9 مليون دينار أو ما نسبته 0.7% عن نهاية عام 2022، فيما ارتفع النقد المتداول في نهاية شهر 2023/6 بنسبة 3.0% عن نهاية عام 2022 ليصل إلى 6.2 مليار دينار. ونتيجة لهذه التطورات فقد بلغت نسبة (النقد المتداول/عرض النقد M2) في نهاية شهر 2023/6 حوالي 14.8%، وتعكس هذه النسبة مدى التطور الذي وصل إليه القطاع المالي والمصرفي.

## السياسة النقدية

في ضوء التزام البنك المركزي الثابت بتعزيز أسس الاستقرار النقدي في المملكة والمحافظة على جاذبية الدينار الأردني كوعاء ادخاري، وتعزيز الودائع والتي تشكل أحد الروافد الأساسية لتوفير الاحتياجات التمويلية للاقتصاد الوطني، رفعت لجنة عمليات السوق المفتوحة في البنك المركزي الأردني اعتباراً من 2023/07/30 أسعار الفائدة على كافة أدوات السياسة النقدية بمقدار 25 نقطة أساس.

ويأتي هذا القرار أيضاً في ضوء تنامي الضغوط التضخمية الخارجية وما نجم عنها من ارتفاع في أسعار الفائدة السائدة في الأسواق المالية الدولية والإقليمية، إلى جانب توجيه تكاليف اقتراض البنوك في السوق النقدي لتبقى ضمن مستويات مقبولة لتمكينها من الحفاظ على كفاءة إدارة السيولة وعلى نشاط سوق الائتمان المصرفي وفعاليتها، علماً بأن الرفع الأخير لأسعار الفائدة هو الحادي عشر منذ 2022/03/20، بالمحصلة أصبحت أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية على الشكل التالي:

7.50%	سعر الفائدة الرئيسي
8.50%	سعر إعادة الخصم
8.25%	سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة الواحدة
7.25%	سعر نافذة الإيداع لليلة الواحدة

## تطور أداء البنود المصرفية الرئيسية

أظهرت بيانات البنود المصرفية الرئيسية في نهاية النصف الأول 2023 قوة وصلابة القطاع المصرفي الأردني، وقدرته على التعامل مع مختلف الظروف والتحديات بكفاءة واقتدار، وفيما يلي قراءة ملخصة للنتائج التي حققها القطاع المصرفي الأردني:

### الموجودات المصرفية

- ارتفع إجمالي موجودات البنوك المرخصة في نهاية شهر 2023/6 بمبلغ 0.5 مليار دينار وبما نسبته 0.8% عن نهاية عام 2022، ليصل إلى حوالي 64.7 مليار دينار.
- ارتفع إجمالي الموجودات المحلية في نهاية شهر 2023/6 بمبلغ 0.3 مليار دينار وبما نسبته 0.5% عن نهاية عام 2022 ليصل إلى حوالي 58.6 مليار دينار.
- انخفض إجمالي الموجودات المحلية (كنسبة من إجمالي الموجودات) من 90.8% في نهاية عام 2022 إلى 90.6% في نهاية شهر 2023/6.

### ودائع العملاء

- ارتفع إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر 2023/6 بمبلغ 0.4 مليار دينار وبما نسبته 1.0% عن نهاية عام 2022، ليصل إلى حوالي 42.5 مليار دينار.
- ارتفع إجمالي الودائع المحلية في نهاية شهر 2023/6 بمبلغ 0.4 مليار دينار وبما نسبته 1.2% عن نهاية عام 2022، لتصل إلى حوالي 33.2 مليار دينار.
- ارتفع إجمالي الودائع بالعملة المحلية كنسبة من إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة من 78.0% في نهاية عام 2022 إلى 78.2% في نهاية شهر 2023/6.

### التسهيلات الائتمانية

- ارتفع إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية شهر 2023/6 بمبلغ 0.9 مليار دينار وبما نسبته 2.8% عن نهاية عام 2022، ليصل إلى حوالي 33.5 مليار دينار.
- ارتفع إجمالي التسهيلات الائتمانية (كنسبة من إجمالي الموجودات المصرفية) من 50.8% في نهاية عام 2022 إلى 51.8% في نهاية شهر 2023/6.
- ارتفع إجمالي التسهيلات الائتمانية (كنسبة من إجمالي ودائع العملاء) من 78.8% في نهاية عام 2022 إلى 77.4% في نهاية شهر 2023/6.

### مصادر البيانات

بورصة عمان.

البنك المركزي الأردني.

## أداء الاقتصاد الأردني

يحيط النمو الاقتصادي للمملكة قدر كبير من عدم اليقين، فما إن بدأ الاقتصاد الأردني بتحرير نفسه من القيود التي فرضتها جائحة كورونا، فإذ بالحرب الروسية الأوكرانية تلقي بتبعاتها على الاقتصاد العالمي نتيجة الانقطاعات في سلاسل التوريد العالمية، وخاصة تلك المتعلقة بالغذاء والطاقة؛ مما زاد من حجم الضغوط التضخمية على الاقتصاد الأردني، في الوقت الذي ما زال يعاني من الضريبة المرتفعة التي يتحملها جراء نزوح الآلاف من اللاجئين في ظل الأوضاع الإقليمية غير المستقرة التي تشهدها دول الجوار، إضافة إلى أثر عدم الاستقرار الإقليمي على الحركة التجارية للمملكة.

ووفقاً لهذه التطورات، أطلقت الحكومة الأردنية العام الماضي 2022 رؤية جديدة للتحديث الاقتصادي تستهدف النمو والفرص المتاحة للبلاد على مدى السنوات العشر المقبلة تنفذ من خلال 3 مراحل، وتتمحور رؤية التحديث الاقتصادي للمملكة حول شعار (مستقبل أفضل)، وفق ركيزتين استراتيجيتين رئيسيتين:

**الركيزة الأولى:** النمو المتسارع من خلال إطلاق كامل الإمكانيات الاقتصادية؛ ويمكن للأردن أن يحقق من خلال هذه الركيزة قفزات نوعية في النمو الاقتصادي واستحداث فرص عمل خلال العقد المقبل، مع النمو المستمر لصافي دخل الأفراد

**الركيزة الثانية:** الارتقاء بنوعية الحياة لجميع المواطنين، والتي يمكن من خلالها أن يصل الأردن إلى تحسين نوعية الحياة بشكل ملموس ليكون في طليعة دول المنطقة في هذا المضمار.

وسينم تنفيذ الرؤية من خلال ثمانية محركات لنمو الاقتصاد تغطي 35 من القطاعات الرئيسة والفرعية وتتضمن أكثر من 360 مبادرة، جرى وضع وصف تفصيلي لكل منها، وتحديد الأهداف ومؤشرات قياس الأداء والجهات المسؤولة عن التنفيذ ضمن إطار زمني متسلسل ومرطبي.

### النمو الاقتصادي

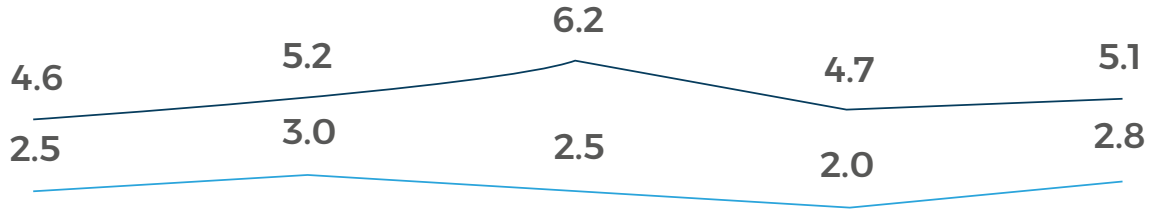
على الرغم من الظروف الصعبة التي أحاطت بالاقتصاد الأردني خلال عام 2022، إلا أنه تمكن من تحقيق نتائج جيدة مقترنة بالأداء القوي للقطاع الخارجي تحديداً، وبشكل فاق التوقعات في بعض مؤشرات، إذ سجل الناتج المحلي الإجمالي نمواً حقيقياً بنسبة 2.5% بالمقارنة مع نمو نسبته 2.2% في عام 2021.

وقد تحقق هذا النمو في ظل الأداء القوي للعديد من المؤشرات الاقتصادية الرئيسة، أبرزها مؤشرات القطاع الخارجي كالدخل السياحي، والاستثمار الأجنبي المباشر، والصادرات الكلية، وحوالات الأردنيين العاملين في الخارج. ويتميز النمو المتحقق خلال عام 2022 بأنه جاء مدفوعاً بالأداء الإيجابي لجميع القطاعات الاقتصادية، بما فيها القطاعات الأكثر تضرراً من تداعيات الجائحة، كالمطاعم والفنادق، النقل، تجارة الجملة والتجزئة، والإنشاءات.

هذا وقد تمكن الاقتصاد الأردني من تسجيل نمو حقيقي خلال الربع الأول 2023 بلغ 2.8% مقارنة مع 2.5% خلال الفترة المماثلة من العام 2022، في حين أشارت الحكومة في موازنتها لعام 2023 إلى أن الاقتصاد الأردني سينمو بما نسبته 2.7%.

## نسب النمو للنتائج المحلي الاجمالي (%)

ربع مقارنة بذات الربع من السنة السابقة

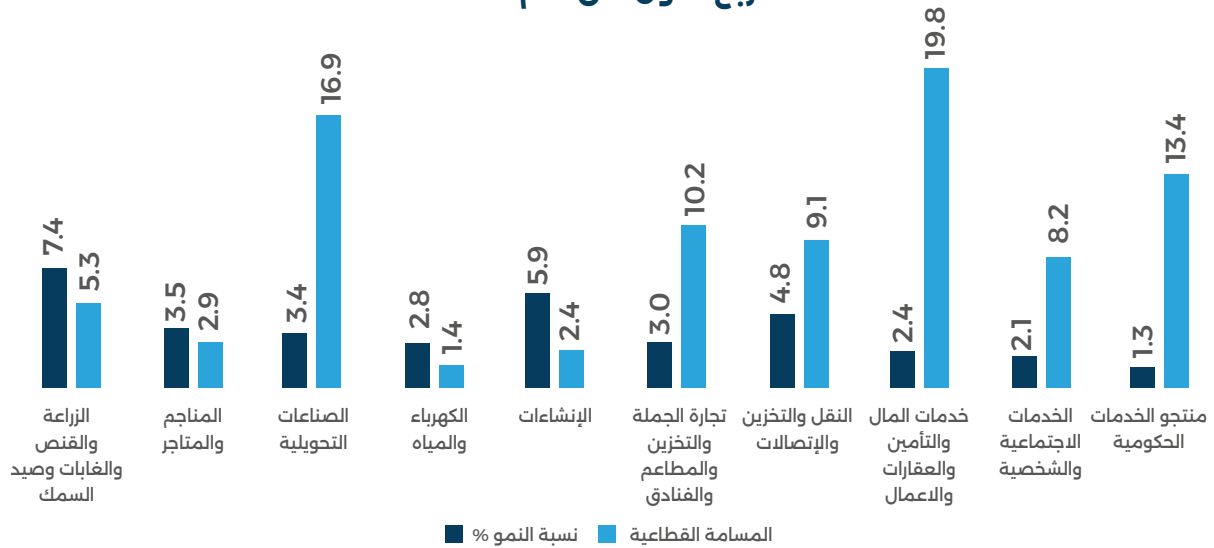


Q1	Q2	Q3	Q4	Q1
2022				2023

بالأسعار الجارية — — — — —  
بالأسعار الثابتة

أما بالنسبة للتقديرات القطاعية فقد أظهرت التقديرات الأولية أن جميع القطاعات الاقتصادية قد حققت نمواً خلال الربع الأول من عام 2023 مقارنة بالربع الأول من عام 2022، حيث حقق قطاع (الزراعة والقنص والغابات وصيد الأسماك) أعلى معدل نمو خلال هذه الفترة بلغت نسبته 7.4%، تلاه قطاع الانشاءات بنسبة 5.9%، ثم قطاع (النقل والتخزين والاتصالات) بنسبة بلغت 4.8%، ويليه قطاع الصناعات الاستخراجية الذي نما بنسبة بلغت 3.5%.

### نمو القطاعات الانتاجية بالأسعار الثابتة ومساهمتها القطاعية للربع الأول من عام 2023





## توقعات المؤسسات العالمية والإقليمية للاقتصاد الأردني لعامي 2023 - 2024

- توقع البنك الدولي في تقريره (الآفاق الاقتصادية العالمية 2023/6) نمو الاقتصاد الأردني عام 2023 بما نسبته 2.4%، ويأتي هذا النمو مدعوماً من قطاعي السياحة والخدمات، على أن يستقر معدل النمو للعام القادم 2024 عند ذات المعدل.
- توقع صندوق النقد الدولي في تقريره (آفاق الاقتصاد العالمي 2023/4) أن يسجل الاقتصاد الأردني ذات المعدل للنمو على مدار عامي 2023- 2024 وبما نسبته 2.7%، إلا أن الصندوق عاد خلال شهر أيار الماضي وعدل من توقعاته في ضوء المراجعة السادسة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي الأردني ليصل معدل النمو في العام 2023 إلى 2.6% مشيداً بالإصلاحات التي قامت بها الحكومة، والسياسات المالية والنقدية.
- توقعت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني في مراجعتها الأخيرة (للاقتصاد الأردني 2023/05) نمو الناتج المحلي الإجمالي لعامي 2023 - 2024 بما نسبته 2.7%، مؤكدة على أن التوسع المستمر في قطاع الخدمات، بما في ذلك السياحة وظروف الائتمان المحلية الداعمة، إلى موازنة الضبط المالي التدريجي على الرغم من تباطؤ النمو في المنطقة.
- توقع صندوق النقد العربي في تقريره (آفاق الاقتصاد العربي 2023/05) بأن يسجل الاقتصاد الأردني على مدار عامي 2023 - 2024 نمواً نسبته 2.7%، مدفوعاً باستمرار تحسن مؤشرات القطاع الخارجي وقطاع السياحة، ونمو حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المملكة، ومواصلة عملية الإصلاحات الهيكلية، ومعززاً بالقرارات الحكومية التحفيزية للقطاعات الاقتصادية.

## المؤشر الأردني لثقة المستثمر

- شهد المؤشر الأردني لثقة المستثمر للربع الأول من عام 2023 تراجعاً بنسبة 4.4% ليصل إلى مستوى 179.0 نقطة مقارنة بالربع الرابع من عام 2022 والذي بلغ مستوى 187.3 نقطة، ويعزى هذا الانخفاض إلى تراجع المؤشرات الفرعية المكونة للمؤشر، وعلى النحو التالي:
- انخفض مؤشر الثقة في النشاط الاقتصادي من 188.6 نقطة في الربع الرابع من عام 2022 إلى 181.1 نقطة في الربع الأول من عام 2023.
- تراجع مؤشر الثقة في النظام النقدي من 172.1 نقطة في الربع الرابع من عام 2022 إلى 160.3 نقطة في الربع الأول من عام 2023.
- شهد مؤشر الثقة في النظام المالي تراجعاً من 200 نقطة في الربع الرابع من عام 2022 ليصل إلى 193.6 نقطة في الربع الأول من عام 2023.

## معدل التضخم

### الرقم القياسي لأسعار المستهلك (التضخم)

يشكل ارتفاع قيمة الفاتورة النفطية وأسعار الأغذية ومدخلات الإنتاج، من أبرز أسباب الأزمة الاقتصادية التي تظهر انعكاساتها بزيادة الأعباء المعيشية وتفاقم التضخم والفقر.

وتشير أحدث بيانات دائرة الإحصاءات العامة إلى ارتفاع مؤشر أسعار المستهلكين للنصف الأول من عام 2023 إلى 108.55 مقابل 105.41 لنفس الفترة من عام 2022، ليرتفع بذلك معدل التضخم إلى 3.0%، ويعزى هذا الارتفاع بشكل رئيسي إلى ارتفاع مجموعة الوقود والإنارة في سلة مؤشر أسعار المستهلكين بنسبة 15.05%، إضافة إلى مجموعات سلعية أخرى.

### توقعات المؤسسات العالمية والإقليمية لمعدل التضخم في الأردن لعام 2023

- توقع صندوق النقد الدولي في تقريره (آفاق الاقتصاد العالمي 2023/04) أن يصاحب النمو المتوقع في أداء الاقتصاد الأردني لعام 2023 تضخماً في مستويات الأسعار نسبته 3.8%، على أن يتراجع في عام 2024 إلى ما نسبته 2.9%. إلا أن صندوق النقد الدولي ووفقاً لنتائج مراجعة الأداء السادسة للاقتصاد الأردني (2023/05) عدل توقعاته لمعدل التضخم لعام 2023 لينخفض إلى 2.7% بفضل السياسة النقدية الملائمة.
- أشار صندوق النقد العربي في تقريره (آفاق الاقتصاد العربي 2023/05) إلى أن الإجراءات التي قام بها البنك المركزي الأردني والحكومة ساهمت في الحد من انعكاس ارتفاع الأسعار العالمية على التضخم المحلي، بما في ذلك رفع أسعار الفائدة، وتثبيت بعض أسعار المشتقات النفطية، وضمن هذا الإطار توقع الصندوق في تقريره انخفاض معدل التضخم لعام 2023 مقارنة بالعام 2022 إلى 3.8%، لينخفض في 2024 إلى 2.9%.

## معدل البطالة

على الرغم من تراجع معدلات البطالة المسجلة في المملكة للربع الأول من عام 2023 بواقع 1.0 نقطة مئوية عن الربع الرابع من عام 2022، إلى أنها ما زالت مرتفعة مسجلة معدلاً نسبته 21.9%، بينما بلغ معدل المشاركة الاقتصادية (قوة العمل منسوبة إلى السكان 15 سنة فأكثر) ما نسبته 33.3%.

وقد بلغ معدل البطالة للذكور خلال الربع الأول من عام 2023 ما نسبته 19.6%، مقابل 30.7% للإناث.

## المالية العامة

خلال الستة أشهر الأولى 2023 سجلت الموازنة العامة عجزاً مالياً بعد المنح بلغ مقداره 701.6 مليون دينار مقابل عجز مالي بلغ حوالي 847.5 مليون دينار خلال نفس الفترة من العام السابق، لتسجل بذلك انخفاضاً نسبته 17.2%، أما على صعيد تحليل البيانات التفصيلية للمالية العامة فكانت كما يلي:

- ارتفاع إجمالي الإيرادات العامة والمنح خلال الستة أشهر الأولى 2023 بما نسبته 8.4% مقارنة بالفترة المماثلة من العام 2022، ليبلغ إجمالي الإيرادات العامة والمنح الخارجية حوالي 4.4 مليار دينار، وجاء هذا الارتفاع نتيجة ارتفاع الإيرادات المحلية بما نسبته 10.1% عن الفترة المماثلة لتبلغ 4.4 مليار دينار، وانخفاض المنح الخارجية بما نسبته 70.7% عن الفترة المماثلة لتبلغ 23.9 مليون دينار.
- ارتفاع النفقات العامة خلال الستة أشهر الأولى 2023 بما نسبته 4.0% مقارنة بالفترة المماثلة من العام 2022، ليبلغ حجم الانفاق الكلي حوالي 5.1 مليار دينار، وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع النفقات الجارية بنسبة 5.2% عن الفترة المماثلة لتبلغ حوالي 4.6 مليار دينار، وانخفاض النفقات الرأسمالية بنسبة 5.7% عن الفترة المماثلة لتبلغ 507 مليون دينار.
- ارتفاع نسبة تغطية الإيرادات الكلية إلى النفقات الكلية خلال الستة أشهر الأولى 2023 بـ 3.5 نقطة مئوية مقارنة بالفترة المماثلة من العام 2022 لتبلغ 86.4%، ويشير انخفاض نسبة تغطية الإيرادات الكلية إلى النفقات الكلية إلى اتساع فجوة تغطية الإيرادات للنفقات.

المؤشر	2022	حزيران 2023
إجمالي الإيرادات والمساعدات	8914	4445
نسبة النمو	%9.7	*%8.4
إجمالي النفقات	10467	5146
نسبة النمو	%6.2	*%4.0
العجز المالي (بعد المنح)	(1553)	(702)
نسبة النمو	(%10.3)	(%17.2)

\* النمو خلال الستة أشهر الأولى 2023 بالمقارنة مع الفترة المماثلة من العام 2022

## المديونية

واصلت مديونية المملكة ارتفاعها ليصل رصيد إجمالي الدين العام حتى نهاية شهر 2023/6 (شاملاً مديونية صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي) إلى ما قيمته 39.7 مليار دينار أو ما نسبته 114.1% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر للعام 2023، وذلك مقابل 34.9 مليار دينار في نهاية عام 2022 أو ما نسبته 114.3% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2022، في حين يتوقع البنك الدولي أن تصل نسبة الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2023 إلى 115.2%، وفيما يلي التفاصيل التي شهدتها المديونية:

- انخفاض رصيد إجمالي الدين الداخلي في نهاية شهر 2023/6 بما نسبته 0.2% عن رصيد نهاية العام 2022 ليصل إلى 21.5 مليار دينار (ما يعادل 30.3 مليار دولار أمريكي)، أي ما نسبته 61.9% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر للعام 2023.
- ارتفاع رصيد إجمالي الدين الخارجي بنهاية شهر 2023/6 بما نسبته 7.4% عن رصيد نهاية عام 2022 ليصل إلى 18.2 مليار دينار (ما يعادل 25.7 مليار دولار أمريكي) أي ما نسبته 52.2% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر للعام 2023.

## القطاع الخارجي

تخطت نسبة تغطية الصادرات الكلية للمستوردات لأول مرة منذ عام 2003 حاجز الـ 50%، في حين سجل عجز الميزان التجاري للمملكة خلال النصف الأول من العام الحالي 2023 انخفاضاً نسبته 10.0% مقارنة مع الفترة المماثلة من العام 2022 ليبلغ 4.5 مليار دينار، وقد جاء هذا الانخفاض نتيجة:

- ارتفاع الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية والمعاد تصديره) خلال النصف الأول من العام 2023 بنسبة 0.9% عن الفترة المماثلة من العام 2022 لتبلغ 4.5 مليار دينار.
- انخفاض المستوردات الكلية خلال النصف الأول من العام 2023 بنسبة 4.8% عن الفترة المماثلة من العام 2022 لتبلغ 9.0 مليار دينار.

## ميزان المدفوعات

أظهرت البيانات الأولية لميزان المدفوعات خلال الربع الأول من العام الحالي 2023 تسجيل الحساب الجاري (متضمناً المنح) عجزاً مقداره 714.4 مليون دينار (8.8% من GDP) مقارنة مع عجز مقداره 911.9 مليون دينار (11.8% من GDP) خلال الربع المقابل من عام 2022، في حين توقع صندوق النقد الدولي أن يبلغ عجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات لعام 2023 كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي حوالي 4.8% ومما يجدر ذكره أن الحساب الجاري لعام 2022 سجل عجزاً مقداره 3.0 مليار دينار (8.8% من GDP) مقارنة مع عجز مقداره 2.6 مليار دينار (8.2% من GDP) عام 2021.

ويتأثر مستوى عجز الحساب الجاري بميزان المدفوعات بعدد من البنود البارزة المكونة لهذا الميزان والتي تنعكس بشكل أو بآخر على ارتفاع أو انخفاض مستوياته، ومن هذه البنود مقدار عجز الميزان التجاري، والدخل السياحي الذي يندرج تحت حساب الخدمات، وحوالات المغتربين التي تدرج تحت بند التحويلات الجارية، إضافة إلى الاستثمار الأجنبي، وفيما يلي أبرز التطورات التي شهدتها تلك البنود:

- تراجع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الربع الأول من العام الحالي بنسبة 30.5% مقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي، ووفقاً لبيانات البنك المركزي انخفض تدفق الاستثمار الأجنبي خلال الربع الأول من العام الحالي ليصل إلى 200 مليون دينار مقارنة مع 288 مليون دينار خلال الربع الأول من العام الماضي.
- بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية شهر تموز من العام الحالي حوالي 17.4 مليار دولار مقابل حوالي 17.3 مليار دولار في نهاية عام 2022 مسجلاً بذلك ارتفاعاً نسبته 0.8%، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 7.6 شهراً.
- انخفضت تحويلات الأردنيين في الخارج خلال النصف الأول من عام 2023 بنسبة طفيفة بلغت 0.4% لتصل إلى 1,683.8 مليون دولار، وذلك مقابل 1,689.8 مليون دولار خلال الفترة ذاتها من العام 2022.
- ارتفع الدخل السياحي خلال السبعة شهور الأولى من عام 2023 بنسبة 50.1% مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2022، بتسجيله لما قيمته 4.2 مليار دولار، مدفوعاً بارتفاع عدد السياح الذي وصل إلى 3,720.2 ألف سائح وبنسبة نمو بلغت 51.3%.

#### مصادر البيانات

دائرة الإحصاءات العامة.

وزارة المالية.

البنك المركزي الأردني.

وكالة فيتش للتصنيف الائتماني.

صندوق النقد الدولي.

البنك الدولي.

## أداء الاقتصاد العالمي

بعد تعافي الاقتصاد العالمي من تداعيات جائحة كورونا خلال العام 2021، وتسجيل الاقتصاد العالمي نسب نمو مرتفعة نتيجة الارتداد القوي لمعظم الاقتصاديات المتقدمة والصاعدة والنامية حول العالم، تعرضت تلك الاقتصاديات لصدمة خلال العام 2022 نتيجة تأثيرها بعدة عوامل، ومنها:

- التضخم المفرط والناجم عن سياسات الدعم الكبيرة التي قدمتها الدول خلال فترة الجائحة، وهو ما أجبرها لاحقاً على رفع الفوائد بوتيرة غير مسبوقة لتؤثر بشكل سلبي على مختلف الأنشطة الاقتصادية.
- استمرار الحرب في اوكرانيا والنزاع العسكري والسياسي بين روسيا ودول الغرب، وأثرها على سلاسل الامداد والتوريد العالمية.

وفقاً لذلك؛ أجمعت التقارير الدولية الصادرة عن مختلف المؤسسات العالمية المختصة على أن الاقتصاد العالمي لعام 2023 سيشهد تباطؤاً في النمو مقارنة بالعام 2022، مع الأخذ بعين الاعتبار التطورات التي ظهرت بوادرها مطلع العام 2023، والمتمثلة في:

- ضعف تأثير زيادة أسعار الفائدة الأساسية في كبح جماح معدل التضخم، مع توقع المزيد من الرفع في أسعار الفائدة.
- الآثار المعاكسة لارتفاع أسعار الفائدة، والذي امتد إلى الماليات العامة للدول لا سيما الأكثر فقراً وارتفاع تكلفة ديونها، وزيادة تكلفة الاقتراض.
- كشف تشديد السياسة النقدية مواطن الضعف في القطاع المالي وما رافقه من اضطرابات مصرفية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا.

بالمحصلة يميل ميزان المخاطر المؤثرة على الآفاق إلى جانب التطورات المعاكسة بصورة ملحوظة، ويخيم عدم اليقين على آفاق الأجل القصير والمتوسط بينما يسعى الاقتصاد العالمي إلى التكيف مع صدمات 2020 - 2022 والاضطرابات الأخيرة التي شهدتها القطاع المالي، وباتت مخاطر الركود تهيمن على المشهد، مع استمرار القلق إزاء الارتفاع المزمع في مستويات التضخم، والتي سيقابلها احتمالية زيادة حدة تشديد الأوضاع المالية العالمية، مما سيؤدي إلى تراجع أكبر في ثقة الشركات والمستهلكين، كما تتضمن مخاطر التطورات المعاكسة الإضافية زيادة حدة الآثار الانكماشية عن المتوقع نتيجة الارتفاع المتزامن في أسعار الفائدة عبر البنوك المركزية في ظل الارتفاع غير المسبوق في مستويات الدين.



## أبرز تقديرات المؤسسات الدولية لمعدلات النمو العالمية

- صندوق النقد الدولي: خفض تقرير صندوق النقد الدولي "آفاق الاقتصاد العالمي - تموز 2023"، توقعاته لنمو الاقتصاد العالمي للعامين الجاري 2023 والمقبل 2024، وذلك في ظل استمرار حالة عدم اليقين الاقتصادي وضعف تأثير الارتفاع في أسعار الفائدة على معدل التضخم، وفقاً لذلك تشير تنبؤات السيناريو الأساسي للصندوق إلى هبوط النمو من 3.5% في 2022 إلى 3.0% في 2023، على أن يستقر عند 3.0% في عام 2024.
- البنك الدولي: توقع البنك الدولي في أحدث إصدار من تقرير "الآفاق الاقتصادية العالمية - حزيران 2023" أن يسجل النمو العالمي تباطؤاً كبيراً في ظل ارتفاع معدلات التضخم، وتشديد السياسة النقدية، وزيادة الشروط المقيدة للائتمان. كما يمكن أن يؤدي حدوث اضطرابات مصرفية جديدة على نطاق عالمي أوسع واستمرار تشديد السياسة النقدية إلى ضعف النمو العالمي، الأمر الذي سيؤدي إلى حدوث اختلالات مالية في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية الأكثر تعرضاً للمخاطر، وفقاً لذلك يتوقع تقرير البنك الدولي أن يتباطأ النمو العالمي من 3.1% في عام 2022 إلى 2.1% في عام 2023، و 2.4% عام 2024.
- الأمم المتحدة: توقع تقرير الأمم المتحدة "الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم - أيار 2023" أن يتباطأ النمو العالمي من 3.1% في عام 2022 إلى 2.3% في عام 2023، فيما تشير توقعات عام 2024 إلى تسجيل معدل نمو قدره 2.5%، مؤكداً على أن معدلات النمو المتوقعة مازالت أقل بكثير من متوسط معدل النمو في العقدين السابقين للجائحة والبالغ 3.1%، في حين أشار التقرير إلى أن آفاق النمو قد تدهورت بالنسبة لكثير من البلدان النامية، وسط تشديد شروط الائتمان وارتفاع تكلفة التمويل الخارجي.

المؤسسة	تقديرات 2022	توقعات 2023	توقعات 2024
صندوق النقد الدولي	3.5%	3.0%	3.0%
البنك الدولي	3.1%	2.1%	2.4%
الأمم المتحدة	3.1%	2.3%	2.5%

## التوقعات الاقتصادية على مستوى المناطق والدول

وفقاً لبيانات تقرير "مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي - تموز 2023" الصادر عن صندوق النقد الدولي هناك إشارات متزايدة على أن النشاط العالمي بدأ يفقد زخمه. فتشديد السياسة النقدية في أنحاء العالم جعل أسعار الفائدة الأساسية أدخله في نطاق الانكماش، وقد بدأ ذلك يؤثر سلباً على النشاط الاقتصادي، ويبطئ نمو الائتمان الممنوح للقطاع غير المالي، ويزيد مدفوعات الفائدة التي تسددها الأسر والشركات، ويفرض ضغوطاً على أسواق العقارات. وفي الولايات المتحدة، نجد أن المدخرات الفائضة من التحويلات ذات الصلة بالجائحة، والتي ساعدت الأسر على تجاوز أزمة تكلفة المعيشة وتشديد الأوضاع الائتمانية، قد نضبت كلها تقريباً. وفي الصين، فإن التعافي الذي أعقب إعادة فتح الاقتصاد يُبدي بوادر تراجع الزخم وسط المخاوف المستمرة بشأن قطاع العقارات، مع ما لذلك من انعكاسات على الاقتصاد العالمي، وفيما يلي أبرز التوقعات الاقتصادية على مستوى المناطق والدول:

- الاقتصاديات المتقدمة: توقع صندوق النقد الدولي أن يتراجع معدل النمو من 2.7% في عام 2022 إلى 1.5% هذا العام 2023، حيث تشير توقعات الصندوق إلى أن 93% من دول الاقتصاديات المتقدمة ستشهد تراجعاً في معدلات نموها، على أن يستمر تراجع النمو في العام 2024 إلى 1.4%. وبعد نمو الاقتصاد الأمريكي بنسبة 2.1% في عام 2022، من المتوقع أن يتباطأ إلى 1.8% في عام 2023، ليتراجع أيضاً إلى 1.0% في عام 2024، ويعزى ذلك في المقام الأول إلى التأثير المستمر للارتفاع الحاد في أسعار الفائدة خلال السنة ونصف السنة الماضية، إضافة إلى ترجيح تراجع حجم الاستهلاك وفي منطقة اليورو، من المتوقع أن يتباطأ النمو إلى 0.9% في عام 2023 بعد أن وصل إلى 3.5% في 2022، على أن يرتفع في العام 2024 إلى 1.5%، وذلك بسبب تأثير تشديد السياسة النقدية وزيادة أسعار الطاقة، على الرغم من تحسن قطاعي الخدمات والسياحة.
- الأسواق الصاعدة الاقتصادية: تشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى أن الصدمات المتداخلة المتمثلة في جائحة كورونا والغزو الروسي لأوكرانيا وتشديد الأوضاع المالية العالمية وتراجع الطلب الخارجي قد أدت إلى انتكاسة في جهود التنمية لهذه الاقتصاديات، لتستقر معدلات النمو الاقتصادي لعام 2023 عند مستوياتها المسجلة في عام 2022 وبالباقي 4.0%، على أن ترتفع بشكل طفيف إلى 4.1% عام 2024. وفي الصين؛ يتوقع نمو اقتصادها لعام 2023 بنسبة 5.2%، على أن تتراجع إلى 4.5% عام 2024 على أثر تراجع أداء الاستثمار بسبب الهبوط الحاد في أداء القطاع العقاري. أما في الهند فينتوقع أن يبلغ النمو 6.1% لعام 2023، لترتفع إلى 6.3% عام 2024، نتيجة لقوة الاستثمار المحلي.

توقعات معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي (%)

المؤشر	2022	توقعات 2023	توقعات 2024
العالم	3.5	3.0	3.0
الاقتصاديات المتقدمة	2.7	1.5	1.4
الولايات المتحدة	2.1	1.8	1.0
منطقة اليورو	3.5	0.9	1.5
اليابان	1.0	1.4	1.0
المملكة المتحدة	4.1	0.4	1.0
الاقتصاديات الصاعدة والنامية	4.0	4.0	4.1
روسيا	2.1	1.5	1.3
الصين	3.0	5.3	5.0
الهند	7.2	6.1	6.3
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	5.4	2.6	3.1
المملكة العربية السعودية	8.7	1.9	2.8

المصدر: صندوق النقد الدولي تقرير "مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي - تموز 2023".

## التضخم

لا يزال التضخم، أعلى بكثير من أهداف البنوك المركزية، مما يعني استمرار تشديد السياسة النقدية لفترة أطول، وفيما يلي أبرز التوقعات الخاصة بمعدل التضخم:

- صندوق النقد الدولي: توقع السيناريو الأساسي للصندوق انخفاض التضخم العالمي من 8.7% في 2022 إلى 6.8% في 2023 على خلفية انخفاض أسعار السلع الأولية وسط تباطؤ الطلب العالمي، إلا أن وتيرة تراجع التضخم من المرجح أن تكون أبطأ، محذراً من تبعات تفاقم الحرب الروسية - الأوكرانية على أسعار الحبوب والطاقة والأسمدة، خاصة بعد قرار روسيا في تموز الماضي بوقف تنفيذ اتفاق تصدير الحبوب الأوكرانية عبر البحر الأسود. أما فيما يتعلق بتوقعات التضخم على مستوى الاقتصاديات والمناطق، فقد جاءت توقعات صندوق النقد الدولي على النحو التالي:

- يتوقع لمعدل التضخم في الاقتصاديات المتقدمة أن يتراجع عن المستوى المسجل لعام 2022 والبالغ 7.3% إلى 4.7% في العام 2023، على أن يواصل انخفاضه ليصل إلى 2.8%، في حين يبقى معدل التضخم المستهدف عند مستوى 2% هو الفيصل الذي سيحدد بوصلة الفيدرالي الأمريكي، ففي حال عدم انخفاضه، فإن معدلات الفائدة الأميركية مرشحة لمزيد من الارتفاع.

- يتوقع لمعدل التضخم في الأسواق الصاعدة والاقتصاديات النامية أن يتراجع من 9.8% عام 2022 إلى 8.3% عام 2023 ليواصل تراجعته إلى 6.8% عام 2024.

- يتوقع انخفاض أسعار النفط الخام عام 2023 ليصل سعر برميل النفط إلى 76.43 دولاراً للبرميل، وفي عام 2024 ليصل إلى 71.68 دولاراً للبرميل، فيما كان متوسط سعر برميل النفط لعام 2022 فقد بلغ 96.4 دولاراً للبرميل.
- البنك الدولي: تشير بيانات البنك الدولي إلى تسجيل التضخم العالمي تراجعاً من أعلى مستوى مسجل له بعد جائحة كورونا في تموز من العام 2022 والبالغ 9.4% ليصل إلى 7.2% في نيسان من العام 2023 بفضل تراجع أسعار السلع الأساسية عالمياً، إلى جانب تراجع ضغوط سلاسل التوريد وبخاصة في أسواق الطاقة والغذاء، مؤكداً على أن معدلات التضخم المسجلة ستبقى عند مستويات أعلى مما كانت عليه قبل جائحة كورونا، وأعلى من مستهدفات البنوك المركزية في معظم الاقتصاديات التي تستهدف سقوفاً لمعدلات التضخم، مما يشير إلى أن أسعار الفائدة ستظل مرتفعة لفترة أطول مما كان متوقعاً خاصة مع استمرار المخاوف من الرياح المعاكسة، وفقاً لذلك تشير توقعات البنك الدولي إلى تراجع معدل التضخم العالمي من 7.3% في العام 2022 لتصل إلى 5.5% عام 2023، وصولاً إلى 3.7% في العام 2024. كما يتوقع البنك الدولي أن يتراوح سعر برميل النفط لعام 2023 عند حاجز 80 دولاراً للبرميل مقارنة بسعر البرميل لعام 2022 والبالغ 99.8 دولاراً للبرميل.

#### مصادر البيانات

البنك الدولي.

صندوق النقد الدولي.

## آثار تطبيق الذكاء الاصطناعي على الاقتصاد

الذكاء الاصطناعي... من أكثر المصطلحات إثارةً للجدل في عالمنا اليوم ما بين مؤيدٍ ومعارضٍ لهذه التكنولوجيا الحديثة لما لها وعليها، فمن جهة؛ تعقدُ آمالاً كبيرة على حدوثٍ تغييراتٍ إيجابية في تحول المنظومة الاقتصادية العالمية، بينما في الجهة المقابلة تسيطرُ مخاوفاً ضخمة لدى العاملين في القطاعات الاقتصادية المختلفة من حيث سهولة استبدالهم بالآلاتٍ وحلولٍ تقنيةٍ في المستقبل القريب.

لكن قبل أن نخوض في حيثيات هذه الثورة، لا بد من التطرق إلى مفهوم الذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence)، والذي يشيرُ إلى امتلاك آلات لها القدرة على أداء عمليات معرفية بطريقة تحاكي القدرات الذهنية البشرية مثل؛ التعلم والفهم والاستدلال والتفاعل، في حين عرفه جون مكارثي - الذي وضع هذا المصطلح سنة 1955 - بأنه "علم وهندسة صنع آلات ذكية".

وبناء عليه؛ فإن تقنيات الذكاء الاصطناعي على مختلف أشكالها ما هي إلا الامتداد الطبيعي للثورات التكنولوجية التي شهدها العالم مثل؛ "الكمبيوتر والانترنت"، والتي كان لها الأثر الكبير في إحداث تغييرات هيكليّة في مناحي الحياة كافة.

اقتصادياً، تتمثل المنافع والعوائد من تطبيق الذكاء الاصطناعي في قدرته على تطوير كفاءة عناصر الإنتاج وبالتالي تحسين مستوى الإنتاجية وتخفيض الكلف المرتبطة بها، وضمن هذا الإطار يتوقع معهد ماكينزي أن يساهم الذكاء الاصطناعي بحلول عام 2030 في مضاعفة النمو الاقتصادي العالمي من خلال ثلاثة محاور رئيسية تتمثل فيما يلي:

- زيادة إنتاجية العمل بنسب تصل إلى 40%، ويعزى ذلك بالدرجة الأولى إلى دور التقنيات المبتكرة في إدارة الوقت ذات الصلة بالعناصر الإنتاجية بكفاءة ودقة أكبر خاصة في القطاع الصناعي.
- الأتمتة الذكية للمهام الروتينية كقوة افتراضية جديدة قادرة على حل المشكلات والتعلم الذاتي، حيث يتوقع معهد ماكينزي أنّ حوالي 70% من الشركات العالمية ستبنى نوعاً واحداً على الأقل من تقنيات الذكاء الاصطناعي بحلول عام 2030.
- نشر الابتكار والتنوع في المنتجات، والذي من شأنه خلق مصادر دخل جديدة.

وكمحصلة لذلك؛ يتوقع معهد ماكينزي إذا ما استمر التسارع بتبني أنظمة الذكاء الاصطناعي على هذه الوتيرة بأن ينمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي بمعدلٍ إضافي سنوي نسبته 1.2% وصولاً إلى ما نسبته 16% مقارنةً باليوم (أي ما يعادل 13 تريليون دولار أمريكي).

تجدر الإشارة إلى أن أكبر القطاعات المستفيدة من تطبيقات الذكاء الاصطناعي تتمثل في؛ قطاع التكنولوجيا، البيع بالتجزئة، الخدمات المصرفية، النقل والخدمات اللوجستية، التصنيع، السلع الاستهلاكية، الرعاية الصحية، الخدمات الادارية، الطاقة والتعليم.

أما على صعيد التشغيل، ووفقاً للمنتدى الاقتصادي العالمي، يتوقع أن يساهم الذكاء الاصطناعي في تعويض ما يزيد على 17% من الوظائف التي ستختفي بفعل تطورات الثورة الصناعية الرابعة بحلول عام 2025، أي إنَّ الذكاء الاصطناعي سيساعدُ على خلق ما يقرب من 13 مليون وظيفة جديدة خلال العامين المقبلين 2024 - 2025.

وفقاً لذلك، سعت العديد من الدول إلى تبني متطلبات الذكاء الاصطناعي في قطاعات الاقتصاد كافةً وبما يدعمُ تنافسية اقتصادها على الساحة العالمية، ومن الأمثلة على ذلك؛ دولة الإمارات العربية، التي باتت من أكثر دول العالم رياديةً في مجال استخدامات الذكاء الاصطناعي وضمن المراكز العشرة الأولى في تقارير التنافسية العالمية، حيث شهد العام 2017 إطلاق الإمارات استراتيجية خاصة للذكاء الاصطناعي واستخداماته في القطاعات الاقتصادية المختلفة، كما تسعى حكومة دولة الإمارات إلى أن يكون الذكاء الاصطناعي ضمن إمكانات تنويع القاعدة الاقتصادية للدولة، وبحيث تكون استخدامات الذكاء الاصطناعي ما يوازي خمس الناتج المحلي الإجمالي للدولة بحلول عام 2025.

على الجهة المقابلة، تتمثل المخاوف من المضي قدماً في تطبيق أنظمة الذكاء الاصطناعي، عبر قيام الشركات والمصانع باستبدال العمالة بالأتمتة الذكية، وبالتالي خلق صدمة في أسواق العمل وارتفاع معدلات البطالة، وبالمحصلة تراجع معدلات الاستهلاك والطلب لينعكس تلقائياً على تراجع حجم الإنتاج للقطاعات الاقتصادية المختلفة، إضافةً إلى المخاوف من اتساع الفجوة على مستوى الاقتصاديات العالمية نظراً لعدم مقدرة العديد من الاقتصاديات النامية على رصد مخصصات استثمارية لتطبيق أنظمة الذكاء الاصطناعي.

## المخاوف المرتبطة بتطبيق أنظمة الذكاء الاصطناعي



أما على صعيد أبرز نماذج الذكاء الاصطناعي، فتجدرُ الإشارة إلى تقنية "تشات جي بي تي" التي طورتها شركة أبحاث الذكاء الاصطناعي "أوبن آيه آي" (OpenAI) في نهاية العام 2022، وهو عبارة عن روبوت أو برنامج يعمل باستخدام الذكاء الاصطناعي، إذ يتحاور مع المستخدم ويجب على ما يطرح عليه من أسئلة بشكلٍ مفصل، بحيث يستطيع أن ينتج نصوصاً أشبه بالنصوص البشرية من خلال تعلم خوارزميات تقوم بتحليل عدد هائل من البيانات، وبصورة تشبه الدماغ البشري.



وضمن هذا الإطار طالب "سام التمان" الرئيس التنفيذي لشركة "أوبن إيه آي" بضرورة تنظيم الذكاء الاصطناعي، من خلال إنشاء هيئة جديدة لإصدار تراخيص شركات الذكاء الاصطناعي، كما اعترف "ألتمان" بالتأثير الذي قد يحدثه الذكاء الاصطناعي على الاقتصاد، واحتمالية أن تحل تقنية الذكاء الاصطناعي محل بعض الوظائف.

وفقاً لذلك، يظهر جلياً مدى أهمية الموائمة ما بين الآثار الإيجابية والسلبية المترتبة على تبني أنظمة الذكاء الاصطناعي بمختلف أشكالها من خلال تعظيم المنفعة المتأتية منها، مع إحكام السيطرة على آثارها السلبية.

#### المصادر

- مؤسسة ماكينزي، (الإمكانات الاقتصادية للذكاء الاصطناعي المولد)، تمّوز 2023.
- Marcin Szczepański، (التأثيرات الاقتصادية للذكاء الاصطناعي)، تمّوز 2019.
- مؤسسة ماكينزي، (نمذجة تأثير الذكاء الاصطناعي على الاقتصاد العالمي)، أيلول 2018.



06-5200400



[www.hbtf.com](http://www.hbtf.com)



Housing Bank